

50 شهرًا على ثورة يناير ٢٠١١ رموز مبارك "طلقاء"



الأحد 22 مارس 2015 م

جاء خروج حبيب العادلي وزير الداخلية الأسبق، إبان حكم المخلوع حسني مبارك، من السجن، ليكون آخر رموز النظام الذي أطاحت به ثورة يناير ٢٠١١، خارج القفصان ذاته، في تقرير لها، أنه بعد ٥٠ شهرًا، من اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، بات كل رموز نظام مبارك خارج السجون، بعد ذكرت وكالة "الاناضول"، أن النيابة أخلت سبيل موكله بعد تبرئته، الخميس الماضي، في قضية الكسب غير المشروع، والتأكد أن قال محمد الجندي، محامي العادلي، أن النيابة أخلت سبيل موكله بعد تبرئته، الخميس الماضي، في قضية الكسب غير المشروع، والتأكد من أنه غير مطلوب جنائيا في قضايا أخرى ذاته

والخميس الماضي، قضت محكمة جنحيات الجيزة المنعقدة بمقر أكاديمية الشرطة في منطقة القاهرة الجديدة، ببراءة العادلي من الاتهامات بـ"الكسب غير المشروع".

كما قضت المحكمة بإلغاء جميع القرارات الصادرة سابقا بالتحفظ على أموال العادلي وزوجته وأولاده، وكان العادلي، حتى صباح اليوم، المحبوس الوحيد من رجال نظام مبارك، في السجون، إذ خرج كل رموز النظام الذي ثار ضده المصريون، إما بعد أحكام بالبراءة، أو بقرارات إخلاء سبيل على ذمة قضايا ذاته

وكان العادلي حتى ساعات قليلة، وحيدا من رموز مبارك، في السجن، في الوقت الذي اعتبره البعض "كبشًا" لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، التي فرحت ضد معاشرات وزارته، وكانت أقسام الشرطة ومديريات الأمن أول أهداف المتظاهرين، خاصة عقب قتل العشرات منهم في مواجهات مع الشرطة، ما دفع الأخيرة في النهاية إلى التندى تحت وطأة ثورة الشعب.

وتم تبرئة العادلي في قضيتي متعلقتين بـ"الفساد العالى"، الأولى عرفت إعلاميا بـ"الفساد العالى"، والثانية عرفت بـ(اللوحات المعدنية)، بالإضافة إلى تبرئته من قضية قتل المتظاهرين إبان ثورة يناير، في الوقت الذي قضى مدة عقوبته بالسجن ٣ سنوات، في القضية المعروفة إعلاميا باسم "سخرة الأمن المركزى".

مبارك نفسه، رأس النظام الذي أجبرته الثورة على الرحيل في ١١ فبراير ٢٠١١، حرا، حيث قال محامييه، فريد الدبيب، إنه: "يرقد في المستشفى برغبته وليس محبوسا على ذمة أي قضية، بعد أن قضى مدة العقوبة في قضية القصور الرئاسية".

وفي ٢٩ نوفمبر ٢٠١٤، قضت محكمة جنحيات القاهرة، بانففاء الدعوى الجنائية ضد مبارك، في قضية الفساد العالى بعفي المدة، وبرأته في قضية تصدير الغاز لإسرائيل، كما قضت بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية المقدمة ضده في قضية قتل المتظاهرين، لأنه سبق صدور أمر ضمuni بـألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية من قبل النيابة العامة ذاته

فيما قضت محكمة النقض في ١٣ يناير الجاري، بقبول الطعن على حكم بسجن المخلوع مبارك، لمدة ٣ سنوات، في القضية المعروفة إعلاميا بـ"القصور الرئاسية"، مع إعادة محاكمته ذاته

كما أخلت المحكمة، في ٢٢ يناير ٢٠١٥، سبيل علاء وجمال، نجلي مبارك، على ذمة إعادة محاكمتهما في القضية المتعلقة باستيلائهم على المال العام والمعروفة إعلاميا باسم "القصور الرئاسية"، لقضائهما أقصى مدة للحبس الاحتياطي، مقررة قانوناً، وهو ما تم في ٢٦ من الشهر ذاته ذاته

أحمد نظيف رئيس الوزراء إبان حكم مبارك، وأحد رموز نظامه، خرج أيضا من محبسه، بعد تبرئته من تهم الكسب غير المشروع، والفساد العالى ذاته

كما خرج باقي الوزراء الذين اتهموا في قضايا مختلفة، كسامح فهمي الذي اتهم بتصدير الغاز لإسرائيل بأسعار متدنية، وزهير جرانه وفاروق حسني وأحمد المغربي، الذين نالوا البراءة من تهم الكسب غير المشروع، وأنس الفقي الذي تعاد محاكمته في الفساد المالي بعدما أطلق سراحه

لم يقتصر الأمر على وزراء مبارك فحسب، بل امتد الي باقي أركان نظامه، فقد حصل فتحي سورو رئيس مجلس الشعب خلال العهد السابق، وصفوت الشريف رئيس مجلس الشورى حينها، على حكم نهائي بالبراءة في موقعة قتل المتظاهرين في ميدان التحرير يوم 2 فبراير 2011 (موقعة الجمل)، كما حصل على البراءة في الاتهامات التي وجهت لهم بالكسب غير المشروع

وخرج زكريا عزيزي رئيس ديوان رئيس الجمهورية إبان حكم مبارك، بعد تبرئته من اتهامات بالكسب غير المشروع، فيما أخل سبيل أحمد عز أمين تنظيم الحزب الوطني المنحل ،عقب سداده كفالة مقدرة بـ100 مليون جنيه ، وهي الكفالة الأكبر في تاريخ القضاء المصري، على ذمة قضايا متعلقة بـ"الفساد المالي" .

و هنا السؤال الذي يطرحه المتسائل هل السيسي خرج في ثورة شعبية ضد حكم الإخوان كما يدعي؟ أم انه قائد لثورة مضادة ضد ثورة بنابر؟